

أولاً: مفهوم المشكلة الاجتماعية

من الصعوبة التحديد الدقيق والموحد لمفهوم المشكلات الاجتماعية، وهذا باعتبار أنها نسبية وتختلف خصائصها، وكذلك اختلاف وجهات النظر والزوايا التي نرى من خلالها المشكلات الاجتماعية، بالإضافة على تحديد مدى خطورتها والآثار المترتبة عنها، والحكم عليها بأنها تمثل حقيقة مشكلة اجتماعية، ومن هنا سنحاول أن نعرض تعريف أكثر شمولية للمشكلة الاجتماعية:

وذلك لإلمامه بجملة من الخصائص إذا فالمشكلة الاجتماعية هي أفعال سواء كانت فردية أو جماعية تنحرف عن قيم ومعايير المجتمع المتعارف عليها وتكون لها آثارا سلبية من الناحية المعنوية والمادية على أفراد المجتمع بشرط أن يشعرون بها ويسعون لإيجاد حلول جماعية بتضافر مجهوداتهم.

ثانياً: خصائص المشكلة الاجتماعية

المشكلة الاجتماعية تتميز بما يلي:

- 1- أنها تثير اهتمام وانتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.
- 2- الصعوبة النسبية لأنها تمس الفرد والمجتمع معاً، وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ذلك أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد يعينه مهما كان هذا السبب قوياً، بمعنى أن للمشكلة الاجتماعية أسباباً متعددة.
- 3- التداخل بين المشكلات الاجتماعية، فهي عادة متداخلة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية تماماً، فمشكلة الأحداث المتشردين متداخلة في النظم الاقتصادية والتربوية والأسرية وغيرها.
- 4- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الاجتماعي والثقافي والتربوي.
- 5- النسبية بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان، كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد، فقد تبرز المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو العرق، فما يعتبره الشيوخ مشكلة، قد لا يعتبره الشباب كذلك، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك.
- 6- أنها تلقائية ليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.
- 7- أنها مزودة بصفة الجبر والإلزام، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها.
- 8- أنها عامة ومنتشرة، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.

ثالثاً: تصنيف المشكلات الاجتماعية:

يمكن تصنيف المشكلات الاجتماعية من خلال النوع والمصدر إلى عدة تصنيفات، والتي يمكن إيجازها في الأنواع التالية:

1- مشكلات حياتية (أساسية):

وهي التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيراً كبيراً مثل مشكلات (الإسكان، الغذاء، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية) ومثل هذه المشكلات إذا لم تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل ارتفاع معدلات الجريمة، والأمية، وانتشار الأوبئة والأمراض. فإذا لم تتم مواجهة المشكلات التعليمية زادت نسبة الأمية، وإذا لم تكن هناك رعاية صحية مناسبة (وقائية، علاجية) انتشرت الأوبئة والأمراض.

2- مشكلة اجتماعية:

"وهي التي قد تظهر في مجتمع بعينه وفي وقت معين نتيجة لظروف معينة، وأحياناً يتطلب الأمر من علماء الاجتماع المحليين دراستها والوقوف على أسبابها ونتائجها.

3- مشكلة مجتمعية:

" وهي التي قد تظهر في مجتمع بعينه في وقت معين بغض النظر عن المكان كالمشاكل المتعلقة بالأسرة والزواج والطلاق والضبط الاجتماعي والقيم والأخلاق والأعراف والعادات والتقاليد وغيرها من الأمور التي تتصل بالدعائم الأساسية للحياة الاجتماعية.

4- مشكلة اقتصادية:

"وتشمل انخفاض متوسط دخل الفرد، وانخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية، والاعتماد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، كذلك الاعتماد على أساليب تقليدية في الإنتاج الزراعي أو الصناعي وانخفاض متوسط إنتاج الأرض الزراعية، كما يدخل في المشكلات الاقتصادية ضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعدم ميل المواطنين إلى إنشاء مشروعات اقتصادية، ومثل هذه المشكلات ذات تأثير كبير على المجتمع، وتتطلب تكاثف الجهود من أجل العمل على دراسة هذه المشكلات، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

5- مشكلة علاجية:

"وهي التي تتصل بانحراف معين في ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب إصلاحا تقوم به هيئات متخصصة وذلك لا ينفي دور علماء الاجتماع في كشف النقاب عنها، وأسبابها ومن هنا ينبغي على علماء الاجتماع البحث عن وسائل موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية، ثم يتم تصميم وسائل أخرى لفحص المواقف العملية لاكتشاف العلل ومعالجتها كالاكتشاف اختلال التوافق والتكيف ومن الممكن أن يستعين عالم الاجتماع بالأخصائي الاجتماعي وبالخبراء في العلاقات والإدارات العامة والأطباء أو بعلماء النفس من أجل علاج المشكلة من جميع جوانبها الاجتماعية والنفسية.

رابعاً: ظروف وجود المشكلة الاجتماعية

الإنسان اجتماعي بطبعه ولا يستطيع تحقيق إشباع حاجاته بدون تكوين شبكة علاقات اجتماعية مع غيره، ومن هنا لزاماً لوجود علم يهتم بدراسة المشكلات التي تعترض هذه العلاقات الاجتماعية البسيطة منها أو المعقدة حسب طبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه.

خامساً: قياس المشكلة الاجتماعية

إن قياس المشكلة الاجتماعية ليس بالأمر السهل فما يعد مشكلة في مجتمع ما لا يعد كذلك في مجتمع آخر، إلا أنه يمكننا قياسها من خلال الآثار المترتبة عنها بمقياس موضوعي وآخر ذاتي:

1- القياس الموضوعي:

ويمثل القياس الموضوعي "كل ما يمكن قياسه أو حسابه أو تقديره من الأضرار التي تقع على الفرد...سواء أكان مالياً أم جسدياً، أم نفسياً...وهنا تتدخل جوانب عديدة في اعتبار مشكلة ما ظاهرة تستحق الدراسة والبحث مثل: فداحة الضرر، وعلى من يقع، والإعلام المصاحب،...الخ

2- القياس الذاتي:

يعد إدراك المشكلات الاجتماعية وقياسها من الناحية الذاتية ليس بالأمر الهين وذلك لصعوبة تحديدها باعتبار أنها غالباً ما تقوم على أساس أحكام قيمية أكثر من اعتمادها على الإحصاءات فالإحصاءات المتعلقة بالانتحار أو الانحرافات الجنسية -مثلاً- رغم أنها تشمل عدداً قليلاً نسبياً من الناس، إلا أنها غالباً ما تعتبر مشكلات اجتماعية خطيرة، لأن مجرد وجودها يعتبر تحدياً وتهديداً صارخاً لأرفع القيم والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع".

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

- عصام توفيق، قمر وآخرون. المشكلات الاجتماعية. عمان: دار الفكر، 2008.
- محاضرات في مقياس المشكلات الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014-2015.
- محمد أعبيد الزنتاني، إبراهيم. الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2008.

أستاذ المقياس: أ د/ بوحنيكة نذير (قسم علم النفس)